الأثار السلبية للحروب والنزاعات وأنعكاسها على جودة التعليم

د. سمية عبدالقادر سليمان

يعتبر التعليم قيمة ومطلباً أساسياً لأي مجتمع يؤدي به إلى إحداث النقلة في كل مجالاته باعتباره القاعدة الأساسية لأي مجتمع لإحداث التنمية والتقدم والقضاء على المشكلات وحلها ، لذا يُعد الاهتمام بجودة التعليم مطلباً أساسياً لأي مجتمع داخل المؤسسات التعليمية ، وبما أن الاهتمام بجودة التعليم يُعد مطلباً لأي مجتمع فإنها تتأثر بالحروب والنزاعات والصراعات تأثيراً سلبياً ، لذا حددت الباحثة في هذه الورقة البحثية (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وانعكاسها على جودة التعليم) عنواناً لموضوع البحث ، تناولت فيه خطوات البحث العلمي بداية من تحديد المشكلة التي تضمن مدى تأثر العملية التعليمية وقيمة التعليم وجودته بالنزاعات والحروب في المجتمعات التي بها صراعات ، كما حددت أهمية البحث وأهدافه التي تسعى إلى تحقيقهما من خلال الدراسة ، وصاغت مجموعة من التساؤلات تسعى إلى الإجابة عنها ، واستخدمت لذلك المنهج التحليلي النقدي باعتبار أن موضوع البحث هو موضوع فكري نظري ، وبذلك كان لزاما عليها أن تحدد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بموضوع البحث لغويا ومن المصادر والمراجع العلمية ، كما استعانت بمجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ومتغيراته المستقلة والتابعة ووضحت مدى الاستفادة من هذه الدراسات والتعقيب عليها ، أيضا حددت ما هي الآثار السلبية الناتجة عن النزاعات والحروب على منظومة العملية التعليمية بالكامل سواء أكان معلم أم متعلم أم منهج .. الخ ، ثم ختمت الباحثة بحثها بمجموعة من النقاط والتي تعتبر بمثابة استنتاجات تتعلق بمضمون موضوع البحث .

مقدمة:

إن الاهتمام بجودة التعليم وتطبيق نظمها ونشر مبادئها مطلباً ملح وخيار إستراتيجي في النظم التعليمية كافة، وعلى المؤسسة التعليمية أن تستجيب لهذا المطلب وتهتم بالجودة كمعيار للمنتج التعليمي وتراعي فيه البيئة المستخدمة لهذا المنتج، ويدعم هذا المطلب التوجه والاهتمام نحو الجودة الشاملة، والذي كان دائماً المعيار الذي يميز الموسسة التعليمية في مختلف مراحل التعليم وخاصة العليا منها، ولأن التعليم قيمة ووسيلة لتقدم أي مجتمع ويؤدي به إلى إحداث النقلة فيه في كل مجالاته، ولأن التعليم الأساسي هو القاعدة الأساسية والمرتكز الأساسي لبناء جيل واعي يساهم في تنمية المجتمع وحل مشكلاته وتحقيق جودة تعليمه، لذا نلاحظ أنه يتأثر بالحروب والنزاعات حيث أنها تترك أثاراً سلبيا على الإنسان سواء أكان فرداً أم جماعة، سواء أكان ذكراً أم أنثى بمختلف الأعمار، خاصة على الأطفال وهي الشريحة التي يعتمد عليها أي مجتمع في بنائه وتقدمة، إذا ماتحصل على تعليم جيد وفق مقاييس ومعايير الجودة، اذا جاءت العديد والعديد من الدراسات والبحوث من قبل المهتمين والمتخصصين لدراسة مدى تأثير الحروب والنزاعات على العملية التعليمية وجودتها باعتبار أن تقدم أي مجتمع يعتمد على تعليمه وبما أن هناك العديد من الدول تعرضت للحروب والنزاعات وهذا يسبب في تصدع المؤسسات التعليمية حيث عجزت عن تقديم الخدمات التعليمية واستمراها وصاحب ذلك ارتفاع معدلات تسرب التلاميذ من المدرسة والنزوح واللجوء مما أدى بهم إلى عدم القدرة على مواصلة العملية التعليمية، هذا بالإضافة إلى تدمير المنشأت التعليمية.

مشكلة البحث:

يشير مفهوم الجودة إلى الأفكار والمفاهيم والأهداف والإجراءات المؤدية إلى الارتقاء الأكاديمي بالمؤسسة التعليمة وإلى مستوى المعايير الأكاديمية المتعارف عليها دولياً، للوصول إلى خريجين ذوي كفاءة عالية لهم نفس تلك المواصفات التي حددتها المعايير الأكاديمية بما يجعلهم قادرين على المنافسة القوية لنظرائهم في سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية باعتبارها أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحديث، فلم تعد الجودة ترفاً ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية، بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة. وهذا يُعد إجابةً عن العديد من الأسئلة التي طرحت حول الجودة وما هي مبررات ودواعي وجودها في المؤسسات التعليمية؟

فالجودة ليست هدفاً بل هي طريقة تستطيع من خلالها المؤسسات التعليمية أن تقود الطلاب إلى التميز والإبداع والابتكار.

ونتيجة لذلك سعت الكثير من الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم الأساسي والعالي وتجويد مخرجاتها، وتشكيل الهيأت والمجالس والمراكز المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لموائمة مخرجاتها ومتطلبات المجتمع وسوق العمل (سيلأن العبيدى،2:2009).

وبما أن الهدف الرئيس للمؤسسة التعليمية بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي هو تقديم خدمات تعليمية وتربويه مميزة في إطار رسالتها، وانطلاقا من دورها في تكوين أطر وبناء الشخصية الوطنية للمتعلمين، وتزويدهم بالمهارات التربوية والمعارف وقدرات التفكير الإبداعي، لذا عليها أن تولي هذا المحور الاهتمام المناسب وهوالأثارالسلبية للحروب والنزاعات انعكاسها على جودة التعليم (التلميذ والمعلم والمنهج) لما لها من أهمية على جودة التعليم من عدمه، حيث أن قطاع التعليم في ظل استمرار الحروب والنزاعات في العديد من الدول له الكثير من المشكلات والأزمات التي أثرت بشكل سلبيا على التعليم، وليس فقط في مناطق النزاع بل أيضا في المناطق الأمنه التي أصبحت مركز جديد للعديد من النازحين الأمر الذي ساهم في تأخير استكمال الدراسة وارتفاع نسبة الأطفال الذين هم خارج المدرسة بالإضافة إلى ذلك المشاكل الاقتصادية والمالية وارتفاع نسبة الأمية وانتشار الجهل والفقر والبطالة والعنف والتطرف.

هذا المحور يهتم بتسليط الضوء على الآثار الناتجة عن ما تمر به البلاد وانعكاسه على جودة التعليم والعملية التعليمية والتلاميذ والمعلمين وتسليط الضوء على أثار الازمة والأوضاع الصحية والنفسية والحالة السلوكية لدى التلاميذ وكيف ينعكس النزوح على حياتهم ومدى تأثيرهم بالعنف المنتشر حولهم وفقدان أعزائهم بسبب الأحداث الجارية وهذه تُعد إشكالية تستدعي الدراسة والبحث فيها.

حيث تنعكس هذه الآثار سلباً على التلاميذ والطلاب وتخلق لديهم ردت فعل نفسية وسلوكية خطيرة تحد من قدرتهم على عيش المراحل العمرية والتعليمية بشكل طبيعي وتؤدي الانتهاكات والممارسات في حقهم من حرمانهم من أبسط حقوقهم ومنها (الحق في التعليم) والذي نادى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948 يتضمن على ثلاثون مادة، فالمادة 26 اشارت عن الحق في التعليم والتى مافادها "لكل شخص حق في التعليم ويجب ان يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم إلزاميا ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم، ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم" (محمود بسيوني، 2005: 31)، وأكد الإعلان العالمي لحقوق الطفل والذي أصدرته أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959م بقرار رقم (1386) في المادة رقم 7 "للطفل حق في التعليم الذي يجب أن يكون مجانياً وإلزامياً في مراحله الابتدائية على الأقل وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه، على أساس من تكافؤ الفرص، من تنمية ملكاته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية ومن أن يصبح عضواً مفيداً في المجتمع ويجب أن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولين عن تعليمه وتوجيهها وتقع هذه المسؤولية بالدرجة الأولى على أبويه، ويجب أن تتاح للطفل فرصة كاملة للعب واللهو، اللذين يجب أن يوجها نحو أهداف التعليم ذاتها وعلى المجتمع والسلطات العامة السعي إلى تيسير التمتع بهذا الحق". (محمود بسيوني، 2005: 866). وفي المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة لعام 1989م بأن الطفل "هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك". (محمود بسيوني، 2005: 786) إذا كل من هو دون الثامنة عشر ولم يبلغ سن الرشد فهو طفل وفق الأعراف والقوانين الدولية ومن ثم يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية حمايته من أي أخطار قد تلحق به أثناء الحرب، كما يحظر استخدامهم في النزاعات المسلحة سواء أكانت خارجية أم داخلية، كذلك منحهم الضمانات الكافية مثلهم مثل كافة المدنيين الآخرين حيث انهم يتمتعون بالحق في احترام حياتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية.

مما سبق ذكره يمكن القول بأن التعليم حق من حقوق الإنسان بغض النظر عن أصله وعرقه وجنسه وثقافته، وبغض النظر عن نوعه وفئته العمرية وإن الاعلانات والمواثيق الدولية أكدت عليها وعلى أهميتها لهذا المجتمع حيث أعطت للفرد الحرية في التفكير والابتكار والابداع سعياً منها وهدفاً بالوصول إلى جميع افراده ذكوراً وأناث إلى الإزدهار العلمي وإرتقاء الفنون والآداب والتشجيع على استثمارها ومنع احتكارها فئة أو جهة معينة، وعلى الدولة أن تعطي هذا الحق لكل مواطن مجاناً وأن توفر له الظروف المناسبة لتمتع بهذا الحق مثل توفير الأمن والأمان وتوفير المناهج والمدارس والمدرسين وتوفير البيئة المناسبة لاكتساب العملية التعليمية.

"وقد نص الدستور الليبي عام 1951م على إتاحة فرص التعليم لجميع الليبين وفي تلك الفترة كان للتعليم خمس ركائز وأسس يقوم عليها وهي (فلسفة تعليمية مناهج نموذجية، مدرس كفؤ، مدرسة ملائمة للتعليم، التلميذ، المنهج)" (واقع التعليم في ليبيا وآفاق المستقبل، شؤون التربية والتعليم سبها، ديسمبر 2014).

فالتعليم يعد من أهم القضايا التي تحظى بالإجماع الوطني على أهميته ودوره وما يشكله من قيمة وضرورة لتطويره والارتفاع بكفاءته لأن موضوعه بناء الإنسان النموذجي المتعلم القادر على التعامل مع معطيات العصر وما يشهده من تغيرات وتطورات متسارعة على المستويين الوطني والعالمي ولا خيار لنا إلا ببناء هذا الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها المنشودة الذي يرتقي بالمجتمع إلى المستوى التطلعي. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية وضرورة إحداث النقلة النوعية في قيمة التعليم بتجاوز المفاهيم والممارسات التربوية والتعليمية التقليدية القديمة والانطلاق إلى إقامة وإلى استيعاب المفاهيم العصرية التي باتت تفرض نفسها والتي يعمل العالم المتقدم من خلالها لتحليل مفهوم (الاعتماد وضمان الجودة) الأولوية بين هذه المفاهيم وهذا ما أدركته الدولة وعملت على تحقيقه وذلك بإنشاء (مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية)

بموجب قرار رقم (164) لسنة 2006م وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم في المجتمع الليبي.

ويسعى المركز إلى تصميم وتطوير وتطبيق نظام شامل للتقويم، وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الوطنية من أجل تطوير العملية التعليمية للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز، بما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والأنشطة الحديثة والمعرفية مساهمةً في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

ويؤكد على أهمية تأسيس هذا المركز الدكتور علي خير صابر مدير إدارة ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم في المجتمع الليبي لسنة 2010م بقوله: "إن التطورات في المنظومة التعليمية والتحديات التي تواجهها اليوم مؤسسات التعليم في المجتمع الليبي وباعتبارها مسؤولية وطنية، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إصدار قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (164) لسنة 2006م، الذي نص على إنشاء مركز مستقل مادياً وإدارياً تحت اسم: "مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية"، الذي من بين أهدافه اقتراح السياسات والآليات لتطبيق نظم إدارة الجودة التي بدورها تؤدي إلى تجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية وتساهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وتجعلها قادرة على منافسة نظيراتها إقليمياً وعالمياً، ولكن نجاح المركز في تحقيق أهدافه يتطلب بعض الإجراءات والخطوات العملية لعل من بينها:

إيمان الإدارة العليا بالمؤسسات التعليمية بأهمية تطبيق نظم الجودة وترسيخ وتأصيل ثقافة الجودة والانتماء والمسؤولية بين أفراد المجتمع، والمشاركة الفاعلة من قبل كل أفراد المؤسسة والمجتمع المستفيد من خدماتها في عملية إعداد وصياغة الخطط الإستراتيجية والأهداف، والنظر بإيجابية إلى عملية الشفافية وتقبل النقد والتقويم الذاتي وجعلها جزءاً لا يتجزأ من خصائص إدارة المؤسسة، وتطوير عملية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها موضوعياً باستخدام الأسلوب العلمي المناسب واستغلالها في تطوير المؤسسة ونشاطاتها. (علي خير صابر، 2010).

أهمية البحث:

يجب علينا تسليط الضوء واعداد الدراسات العلمية حول اضرار الحرب والاثار السلبية لهذه الحروبوالنزاعات المسلحة والتى تنعكس سلبيا على جودة التعليم في بلادنا وذلك بالوقوف على هذا الموضوع وتقديم الحلول والمقترحات الممكنه لمعالجة هذه الاثار التى قد تسبب اضرارا جسيمة على جميع افراد المجتمع الليبي.

أهداف البحث:

تتضمن أهداف البحث صياغة موضوعية لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة وتتضمن أيضا المرتكزات القيمية للمتغيرات المتداخلة التي تهدف إلى التعرف على الهدف الرئيس للبحث وهو:

1. التعرف على الأثار السلبية للحروب والنزاعات وأنعاكسها على جودة التعليم.
2. التعرف على ثاثير جودة العملية التعليمية بالحروب والنزاعات.

تساؤلات البحث:

بما أن التساؤل هو استفسار استغرابي في مضمون حيره وتعجب وتكون نتائجه مترتبة عليه ، اكتشافيه وتضيف الجديد لموضوع البحث أو الدراسة كانت تساؤلات البحث:

1. ما الأثار السلبية للحروب والنزاعات وأنعاكسها على جودة التعليم؟
2. ما مدى ثاثير جودة العملية التعليمية بالحروب والنزاعات؟

منهج البحث:

بما أن لكل بحث علمي منهجاً ملائماً لطبيعة المشكلة البحثية، حتى يتم إنجاز البحث على الوجه الأكمل، مع التزام الباحثة بالموضوعية والدقة لتصل إلى أهداف بحثها، فأن أهمية أي بحث تعتمد بدرجة كبيرة على المنهج المستخدم للاستفادة من المعلومات التي يتم تجميعها وتحليلها وتفسيرها

ولأن موضوع البحث هو دراسة فكرية، لذلك فإن المنهج التحليلي النقدي هو الميسر والأنسب لهذا الموضوع، وبما أن المنهج العلمي دائماً يستنبط من الموضوع فإن الباحثة استنبطت منهجها التحليلي من موضوع بحثها. (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وانعكاسها على جودة التعليم)، واعتمدته في تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لإزالة أي لبس أو غموض، مع استخدام هذا المنهج بشكل نقدي يهدف إلى إبراز جوانب القوة والضعف في المعلومات السابقة، التي تناولت موضوع البحث بالدارسة والتحليل ،وذلك لإظهار جوانب القوة وجوانب الضعف.

وعليه فالمنهج التحليلي هو "الطريق لاكتشاف الآثار بمعرفة أسبابها واكتشاف الأسباب بمعرفة أثارها" (عقيل حسين عقيل، 1995: 46-36).

والغرض من المنهج هو استخدام التحليل الذي تعرفه الموسوعة الفلسفية "بأنه البدء من الشيء الذي يبحث عنه باعتباره معطى لنا ثم تنتقل إلي الشروط وحدها التي تجعل هذا الشيء ممكنا" (معن زيادة، 1986: 237)، فالمنهج التحليلي يعتمد على تحليل المعلومات من مصادرها سواء كانت مصادر مباشرة أوغير مباشرة، فهو يعتمد على التقصي في المعلومات وتحديد الأسبابوالعلل، فالمنهج التحليلي منهج شامل نتيجة لاستخدامه الواسع في ميادين العلم والمعرفة فالباحث المستخدم للمنهج التحليلي يتبع

المعلومات بالتفحص والتشخيص فهو لا يقتصر على تحليل المضمون بل يهتم بتحليل المحتوى لذا فهو منهج استيعابي (عقيل حسين عقيل، 1995: 144).

وعليه لقد كان من الأهمية الموضوعية أن يكون المنهج التحليلي هو المنهج الذي يناسب دراسة موضوع البحث الذي تم اعتماده لهذه المهمة (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وانعكاسها على جودة التعليم).

ويعد هذا المنهج التحليلي مولدا من موضوع بحثنا وليس مفروضا عليه، وهذا لا يعني أن الباحثة قد لا تستفيد من مناهج أخرى قد تتداخل أو تستوجب الإيقاع إذا تطلبت أهمية الموضوع ذلك إلا أن المنهج الرئيس للباحثة هو المنهج التحليلي باعتباره المناسب الأول لموضوع بحثنا.

حدود البحث:

تعتبر حدود البحث بفروعها الثلاثة الزمان والمكان والموضوع مهمة للباحث، وذلك لوضع حدود بحثه، والهدف منها مساعدة البحث على التحديد والتوجه في الاتجاه الصحيح نحو الهدف والغرض الرئيس، الذي أقيم على أساسه حيث تساعد الحدود الباحث على أن يركز كل اهتماماته على محور المشكلة الأساسي.

والحدود هي: "حدود طوعيه يضعها الباحث على نفسه لكي تساعده على توجيه نفسه في مسارات محددة لنقاط أساسية محدودة ومنظمة وغير عشوائية" (عبدالرحمن بدوي، 1981: 59) ويجب على الباحث معرفة أسباب وضع هذه الحدود الثلاثة الآتية:

أ. حدود الموضوع:

عرف الموضوع على أنه "ذلك الذي تؤدى إليه المعرفة أو الذي يوجه إليه النشاط المعرفي" (سمير كرم، 1981: 216)، والموضوع هو "مصطلح يتردد في مجالين كبيرين من مجالات الفلسفة وهما المنطق ونظرية المعرفة كما يتردد في علم النفس الغالب عليه الصفة الفلسفية مثال التحليل النفسي والفنومنولوجيا" (معن زيادة، 1986: 802)، لذلك فإن هذا الموضوع وهو (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وأنعكاسها على جودة التعليم) يهتم هذا الموضوع بدراسة ما هي الأثار التي تنتج عن النزاعات المسلحة والحروب على جودة العملية التعليمية من معلم ومتعلم ومنهج مدرسي، على الرغم من أن هناك العديد من الآثار الناتجة عن الحروب والنزاعات منها النفسية والاجتماعية والصحية إلا أن الباحثة حددت موضوع بحثها في الجانب التعليمي فقط.

ب. حدود الزمان:

تكلم عن الزمان الفلاسفة المثاليون بقولهم إن الزمان: "يعبر عن تتابع وجود الظواهر حيث تحل الواحدة محل الأخرى وأن لا يرتد؛ بمعنى أن كل عملية مادية لا تتطور إلا في اتجاه واحد فقط" (سمير كرم، 1981: 235)

كما تكلم الدكتور عقيل حسين عن حدود الزمان بقوله (أن يحدد الزمان الذي يستهدف بالبحث أي يحدد المحتوى المستهدف من قبله بالبحث خلال فترة زمنية واضحة البدايات والنهايات). (عقيل حسين عقيل، 26 :2010) والمقصود بالزمان هنا هو الوقت الذي سوف تستغرقه الباحثة لكي تقوم بإنجاز المهمة العلمية.

ج. حدود المكان:

عرف على أنه "الجزء الذي يشغله الجسم بمقداره أو هو السطح الباطن من الجسم الحاوي للسطح الظاهر من الجسم المحوي" (عقيل حسين عقيل، 421)، وقد تكلم عنه الفلاسفة المثاليون بقولهم: إن المكان له ثلاثة أبعاد بعكس الزمان له بعد واحد وقالوا بأن "المكان يعبر عن توزيع الأشياء توزيعاً تلقائياً" (سمير كرم، 1981، ص235)، و بما أن للبحث موضوعاً وزماناً فإنه بالضرورة أن يكون له مكان، والمقصود بالمكان هو المكان الذي تقوم فيه الباحثة بأداء بحثها ولأن الدراسة فكرية فلا ميدان لها إلا ميدان المعرفة المتخصصة.

المصطلحات والمفاهيم:

غالباً ما تكون المفاهيم والمصطلحات التي يتضمنها البحث في حاجة إلى التحديد وإزالة اللبس أو الغموض الذي قد يعلق بذهن القراء والباحثين، الأمر الذي يستوجب تحديد المصطلحات الرئيسة التي يحتويها موضوع البحث والذي تم تحديده (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وانعكاسها على جودة التعليم) وهي كما يلي:

1. الأثار:

يعرف الأثر لغة بأنه "بقية الشئ وجمعه آثار، وآثر فيه تأثيراً أي ترك فيه إثرا، وإثر الحديث نقله، والآثر الخبر، وتأثيره أي تبع أثره" (الطاهر احمد الزاوي،1981: ص 13).

يعرف اصطلاحا بأنه "يؤثر تأثيرا فيه عليه ترك أثراً، مثل أثر العرب في الشعوب التي اتصلوا بها" (أحمد عابد ، ب ث: 69).

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الأثر هو الشئ الذي يترك علامة وقد يكون موجباً أو سالباً وهنا نقصد به الأثر الذي تترك النزاعات المسلحة على جودة العملية التعليمية.

2. الحروب:

جاءت العديد والعديد من التعريفات لغة وإصطلاحا لمصطلح الحرب فعرف لغة "حارب، يحارب، وحاربة، محاربة، وحراباً، واحتربوا وحراباً أي أقام عليه الحرب". (الطاهر احمد الزاوي،1981: 133)

وعرفها الدكتور مصطفى عبدالله خشيم في موسوعة علم العلاقات الدولية بأنها "صراع مسلح بين قطرين أو دولتين أو مجتمعين أو بين مجموعة دول وكتل سياسية

وعسكرية، لها إيديولوجياتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية ومصالحها وأهدافها التكتيكية والإستراتيجية". (مصطفى عبدالله خشيم ، 1955: 85).

كما عرفت بأنها "أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذهالظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات". (منير شفق، 1972م: 10).

ومن وجهة نظر الباحثة فأن الحرب مصطلح في مضمونه الصراع والصدام وقتال بين طرفي نزاع سواء كان بين دولتين أم بين أهل حضارتين أم بين أهل ثقافتين على قضية معينة.

3. النزاعات:

لغة: "النزاع إسم صفة مبالغة من نزع، والنزاع اسم والجمع نزاعات، مصدر نزع حصل بينهما نزاع أي خصام، خصومة، ونازع فلانا في الأمر خاصمه، جادله، غالبه، نازعه في حقه. (ابراهيم مصطفى واخرون، (ب.س): 253).

والنزاع مصطلح يستخدم" للدلالة على كافة المراحل التي تبدأ بالتباين والاختلاف وتتفاقم لتصبح صراعا أو تتحول إلى تفاهم واتفاق". (وليد نبيل، 2006م :17).

كما عرفته (كينيث بولدين) بأنه "حالة وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية التي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر بما لايتطابق مع رغباته". (وليد نبيل، 2006م: 12).

ومن وجهة نظر الباحثة فإن النزاع هو عبارة عن حالة تعارض أو اختلاف في قضية معينة أو توجه معين أو هدف معين أو مصلحة بين اطراف النزاع والنزاعات أحيانا تكون على مستوى دولي وأحيانا تكون على مستوى محلي أو داخلي داخل دولة واحدة يحدث بين أفرادها نزاع على قضية معينة وعادة ما ينتج عنه أثاراً سلبياً لأي دولة سواء أكان داخليا أم خارجياً وعلى جميع المستويات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهذا بدوره يؤثر سلبا على تنمية المجتمع وتقدمه وعلى جودة تعليمه وهذا ما يحاول البحث توضيحه.

4. الجودة:

جاءت العديد من التعريفات لمفهوم الجودة وتحديد معناها واختلفت وجهات النظر حول تحديد هذا المفهوم أي بمعنى لا يوجد تعريف جامع مانع ومحدد لها، فعرفت في اللغة من "أجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل وأجاد الشيء صيره جيداً" (ابن منظور، 1992: 411).

والجيد نقيض السيئ وجاد الشيء جودة بمعنى صار جيداً، وقد أشار بعضهم إلى مفهوم الجودة بأنه "الامتياز وأحياناً يعني بعض العلامات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم نيته". (الأنصاري، مصيلحي، 2003، 3).

والجودة لها تعريفات عدة ولا يزال يكتنفها بعض الغموض وتتضمن دلالات تشير إلى المعايير والتميز على حد سواء، حيث يقول Ball) رئيس الهيئة الاستشارية القومية البريطانية رغم استحسانه للمصطلح، يقول: "لكي نحاول تعريف الجودة فإن ذلك يعد واحداً من المغامرات الأكثر صعوبة التي يمكن أن نشرع فيها". (مجيد والزيادات، 2008: 27).

وهذا يؤكد على أن للجودة مفهوماً واسعاً يصعب تحديد تعريف عام لها فهي تتحدد بحسب ما السياق الذي وردت فيه وكذلك فهي تختلف حسب فهم كل شخص لها، فلا يوجد تعريف واحد محدد حيث يستخدم المصطلح استخدامات متنوعة ومتعددة تختلف باختلاف الاهتمامات والمطالب المتنوعة، ونتيجة لوجود أعداد كبيرة وواسعة من تعريف اجتهد العديد من الباحثين في تحديد تعريفات الجودة في عدة مداخل يعبر كل مدخل من توجه مفاهيمي محدد يتضمن عناصر محددة للجودة ومعايير خاصة بها، وأيضاً تحديد مصطلحات خاصة بها كالمصطلحات التربوية الحديثة مثل: جودة التدريس وجودة الإدارة وجودة التعليم وضمان الجودة. فالجودة: "جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء أكان منها ما يتعلق بالمدخلات أم المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم، ويتحقق من خلال الاستخدام الفعّال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة". (درويش، 1999: 25).

وهي أيضاً: "تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً أو هي مجموعة من الخصائص والمميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد". (العبيدي، 2009: 3).

وكذلك فهي "العملية التي تهدف إلى توعية المتعلم وزيادة اهتمامه بالجودة من حيث معارفها وميادينها ونظرياتها وأساليب تطبيقها وتزويده بالمعلومات والمهارات وتكوين الاتجاهات والدوافع والقيم التي تساعد على تطبيق مبادئ الجودة ومفاهيمها في حياته العملية وفي علاقته مع ذاته ومع الآخرين (الزيادات، 2008، 254).

كما تعني الدقة والإتقان عبر الالتزام بإتباع المعايير القياسية في الأداء وعبر طريقة تفكير بشكل أفضل تستطيع المؤسسة من خلالها أن تقود جل مخرجاتها نحو التميز والإبداع، وجاء مصطلح الجودة مرادفاً لمصطلح الإتقان في الدين الإسلامي بقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة النمل، الاية88)، يتضح من الآية الكريمة بأن الإتقان هو كمال العمل الذي لن يبلغه أحد من البشر، وأكد على ذلك الرسول الكريم صلى الله عليه

وسلم بقوله (إنَّ اللهَ يُحِبُّ أذاَ عَمَل أَحَدكُم عَمَلاً أَنْ يُتْقَنه)، بمعنى يجوده وأن يقوم به دون تقصير أو خلل أو غش أو خداع وبإخلاص في العمل، وأن يبذل أقصى طاقته وأن لا يضيع وقته، فالجودة أيضاً تؤكد على قيمة الأخلاق من خلال أداء الواجبات والأعمال وتحمّل المسؤوليات وهي بذلك تصل مرحلة الإبداع والابتكار والاكتشاف باعتبارها ليست هدفاً بل هي طريقة تستطيع من خلالها المؤسسة التعليمية أن تقود إلى التميّز والتفّرد، وعندما يؤدى العمل بجودة أخلاقية تامة فإن الثقة سمة أساسيه له فتعزز العلاقات وتوثقها "فالجودة كمصطلح تعني الثقة والإتقان عبر الالتزام بإتباع المعايير القياسية في الأداء" (مجلة الجودة، 2011).

أيضاً يُستهدف من تحقيق الجودة الوصول بالفرد والجماعة والمجتمع إلى المستوى الأفضل من حيث درجة التفكير ومن حيث الروح المعنوية ومن حيث التحسين والتطوير المستمر للأفراد، وأيضاً المسؤولية والمحاسبة باعتبار أن الفرد والجماعة داخل أي مجتمع له حقوق ينبغي أخذها، وواجبات يجب أن يؤديها على أكمل وجه دون تخاذل أو تقصير، وعليه مسؤوليات يجب تحملها في مقابل هذه الحقوق والواجبات، وهذا ما يؤكده الدكتور (المبروك، 2010) بقوله: "إن الرفع من مستوى جودة جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية أمر لابد منه، وذلك بتجويد وتطوير وتحديث العملية التعليمية ليرقى مستوى التعليم في بلادنا ويعادل أو حتى لينافس مستوى التعليم في الدول المتقدمة، وهذا ما سيعمل على تحقيقه مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية وهذه هي نظرتنا المستقبلية للتعليم بليبيا، إذ إن بناء المجتمع الحديث يتطلب منا الاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع والذي يعد التعليم أهم ركائزه الأساسية، لذا فمن الضروري أن تكرس الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم ولا يقتصر العمل من أجل تحقيقها على جهد مؤسسات الدولة بل يقوم على أسس من التعاضد والشراكة المجتمعية المتزايدة والتي تنتج الاستفادة العظمى من إمكاناتنا الذاتية والتنوع في موارد التعليم والتنمية الاقتصادية، ولابد أن يواكب ذلك تنمية بيئية لتوظف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم في ظل مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة لتخدم التنمية الشاملة وقضاياها. (ادريس احفيظة، 2010م)

وتعتبر الجودة إحدى أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، فهي من وجهة نظر الدكتور حسين سالم مرجين/ مدير إدارة ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الليبي لسنة 2011م. "إن الجودة وضمانها لا تعني فقط مجموعة من المعايير والقوالب والإجراءات التي يتم الالتزام بها داخل أسوار المؤسسة التعليمية، إنما هي طريقة تفكير وأسلوب حياة وبالتالي تستدعي الضرورة استنفار أفراد المجتمع كافة(حسن سالم مرجين، 2011)

5. التعليم:

للتعليم عدة معاني بغية تحديد معناه اصطلاحاً ومفهوماً، فهو مصطلح يشير إلى "العملية التي تحصل بفعل تأقلم الإنسان مع محيطه، والتعليم الذي يقوم على اكتساب مهارات فردية في سن الطفولة خاصة، يساهم في بناء الشخصية الاجتماعية عند الفرد" (معتوق، 1998: 213).

فلولا عملية التعليم لما تبلور التفاعل الاجتماعي ولما نشأ التغيير الاجتماعي، ولهذا تختلف عملية التعلم والتعليم من مجتمع لآخر فنجده في:

- **الفكر الاجتماعي الهندي:**

أنه محتكر فقط على البراهمة فهم الذين يتولون تربية النَّشء وهم الذين يكتسبون الأدب ويشرفون على كل مكتوب قبل نشره ضماناً للمكتوب من مخالفة التعاليم البرهمية، ومهمة التعلم يقوم بها رجال هم من طبقة البراهمة وتعتبر السنة الخامسة بعد الميلاد هي سن الدخول إلى المدارس الأهلية، وسن الدخول إلى المدارس الحكومية من بعدها تنتهي المرحلة الأولى من التعليم عند السنة الثامنة من العمر، ويغلب على التعليم في البداية الطابع الديني والأدبي الذي يعتمد فيه التلميذ على الحفظ ثم يتعلم بعد الثامنة علوم النحو والفنون والصناعات والطب والمنطق والفلسفة بعدها يترك ليخوض معركة الحياة. (ديورنت، 1968: 125).

- **أما في الفكر الاجتماعي الصيني:**

فنجد التعليم يتم من خلال مدرسة الحياة حسب رأي كنفوشيوس الذي من تعاليمه وجوب طاعة الوالدين واحترام أفراد الأسرة قبل تعلم القراءة والكتابة معتبراً أن الإنسان الذي يحترم والديه لا يمكن أن يخترق قانون المجتمع ونظامه. (موسوعة الفلسفة: 1988).

كما يدعو إلى تعليم الموسيقى لأنها من وجهة نظره خير الوسائل لإصلاح الأخلاق وتهذيب السلوك وفي ذلك يقول: "إن أخلاق الرجل تكونها القصائد وتنميها الآداب العامة وتفطرها الموسيقى، وإذا أتقن الإنسان الموسيقى وقوم عقله وقلبه بمقتضاها وعلى هَدْيها، تطهّر قلبه وصار قلباً ضليعاً سليماً رقيقاً عامراً بالإخلاص والوفاء يغمره السرور والبهجة فالموسيقى خير الوسائل لإصلاح الأخلاق وهي تضفي على الحكيم لطف الرجل المهذب. (ديورنت، 1968: 41).

ولهذا فتح بيته لمن يريد أن يتعلم عنده العلوم الآتية: التاريخ، الشعر، الموسيقى، آداب اللياقة، ومن خلالها كان مهتماً بإيقاظ عقولهم. لأن المعلومة التي لا توقظ عقول المتعلمين في اعتقادنا تفقد عناصر الحقيقة والتشويق فيها ولا تمكن الطالب من الإفصاح عما يكنه في صدره والذي لعله يفيد المجتمع ،وسبب اختيارنا الكتابة عن كنفوسيوش هو لاعتباره المعلم عند الصينيين الذي استنبط أفكاره من نظمهم ونواميسهم الاجتماعية باعتبار أن المجتمع الصيني كغيره من المجتمعات يتميز بخصوصية أعرافه وعاداته وفلاسفته ومفكريه.

• **وجاء في الفكر الاجتماعي اليوناني:**

فقد كان للفلاسفة اليونان دورٌ رائدٌ في حركة التطور الفكري الاجتماعي داخل بلاد اليونان وخارجها وذلك من خلال الاتصال الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب حتى إنهم كانوا في عصرهم في صدارة الوعي الفكري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حفزنا على معرفة قيمة التعليم لدى أحد الفلاسفة وهو (سولون) حيث كان يرى دائما أهمية التعليم المنزلي ومن ثم أصدر قانونا يجبر الآباء على أن يعلموا أبناءهم الأدب أي أنه تعليم فردي تقوم به الأسرة تجاه أبنائها ولم يكن هناك دور للدولة تجاهه، وكانت الأسرة هي المسئولة عن تعليم أبنائها سواء أكانت فيما يتعلق بنوعه أم طبيعته أم قدرة من يقوم به.

إذاً ومما سبق نجد أن قيمة التعليم في المجتمع اليوناني متمثلة في منزلية التعليم التي تقوم بها الأسرة في حين يقتصر دور الدولة على تدريب الشعب على حمل السلاح فقط (درويش، 1973،:92).

فالتعليم في المجتمع اليوناني الأثني لم يكن له نظم محددة في دولة المدينة إذ كان متروكاً للجهد الخاص ومن ثم لم يكن هناك دورٌ للدولة يذكر في التعليم أي أنها لا تعيره اهتماماً بل لا يعتبره من مسؤولياتها وكان دورها للتحضير في الإشراف على التدريب العسكري عند سن البلوغ وكانت الأسرة وحدها هي المسئولة عن تعليم أبنائها.

• **أما الفكر الاجتماعي لمجتمع المسلمين:**

إن الدين الإسلامي دعا إلى طلب العلم ورفع به العلماء درجات عن غيرهم ومصداقاً لقوله تعالى ﴿ يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (سورة المجادلة، الآية11)، وبذلك تميزت الحضارة العربية الإسلامية عن غيرها من الحضارات مما أدى إلى بروز العديد من العلماء ومنهم على سبيل المثال ابن خلدون فهو يعتبر من أبرز الفلاسفة العرب الذي أصبح مرجعاً للباحثين والكتاب والمؤرخين والفلاسفة العرب والعجم لأنه نبع فكري من ينابيع المفكرين العرب الذين تأثرت بأفكارهم شعوب العالم من الماضي إلى الحاضر، ويعتبر ابن خلدون التربية الإجبارية والتعليم الإجباري مفسدة لشخصية الإنسان سواء أكانت هذه التربية وفق اتجاهات دينية أم سياسية أم لمصلحة أداة الحكم فرداً أو جماعة أي في رأيه بأن قبول تعليم الطلبة برؤية المشايخ والأئمة تجعلهم في حالة تبعية، وهذا لا يخلق المبدعين وعليه ينبغي أن يتحرر المتعلمون بتحرير ما يتعلمون.

إذن التعليم الإجباري ومن أي رؤية خاصة هو قولبة لفكر المتعلم وتجهيل له بحجب معارف عنه وصقله وفق معرفة محددة، إنه تجهيل وليس تعليماً، "إن الذين يعانون الأحكام وملكها من لدن مربيهم في التأديب والتعليم في المصانع والعلوم والديانات ينقص ذلك من بأسهم كثيراً ولا يكادون يدفعون عن أنفسهم عادية بوجه من الوجوه وهذا شأن طلبة العلم المنتحلين للقراءة والأخذ عن المشايخ والأئمة الممارسين للتعليم والتأديب في مجالس الوقار والهيبة منهم". (ابن خلدون، م 1: 310).

أما التعليم المؤسس على الإقناع والاقتناع فهو الذي يفتح آفاقاً جديدة أمام اختيارات المتعلم ويحفزه على التألق والإبداع ويحفز على الابتكار والاكتشاف أما التعليم الإجباري الخاضع لرؤية المعلم الذي لا يدلي بما لديه من معارف إلا بعد تهيئة مناخ يضفي عليه الهيبة والخشوع مع صلاحياته في قمع أي فلتات قد تفوق ما عنده من معارف. حيث يؤدي ذلك الي طمس إجباري لمواهب الإنسان وهو توجيه إجباري لاختيارات الإنسان يمنعه من الاختيار الحر والإبداع والتألق، ويعتقد ابن خلدون في التعليم الناجح بأنه التعليم الذي يتم عن طريق المحاورة والمناظرة في الوسائل العلمية فيقول "أيسر طرق هذه الملكة فتق اللسان بالمحاورة والمناظرة في الوسائل العلمية فهو الذي يقرب شأنها ويحصل مراميها" (ابن خلدون، المصدر السابق: 342).

أما التعليم التلقيني فلا يفيد في مقارعة المجالس العلمية، حتى وإن كان ملائماً لمراحل عمرية معينة فهو لا يفيد في تعليم الشباب لأنه تلقين ليس إلا. فالشباب في مراحل التعليم المختلفة في حاجة لتعليم المعارف والتي تنال ولا تترسخ إلا بالمحاورة والمناظرة التي تمكّنهم من أن يتنبؤوا قبل أن يصدروا الأحكام على القضايا العلمية. والتعليم بالمحاورة ينقل الخبرة، أما التعليم بالتلقين فلا ينقل إلا المعلومة وشتان بين أن يتعلم المتعلم العلم نظرياً فقط وبين أن يتعلمه فكراً وعملاً، ولهذا فبالمحاورة تتعمق العلوم والمعارف وتتطور.

• **وفي الفكر الاجتماعي الليبرالي (التعليم من منظور فوكوياما):**

يعتبر (فوكوياما) التعليم كمتغير مستقل يؤثر ويتأثر بمتغيرات أخرى سواء أكانت في السياسة أم الاقتصاد أم الدين أم الصحة أم غيرها من المتغيرات، مما يستوجب من الباحث تحليل المواضيع وتفسير نتائجها. ويعتبر التعليم الحديث ذا تأثيراً مباشراً وغير مباشر على حركة التاريخ، فالوعي العام الذي يربط الفرد بأمته ودينه ويربط الأمة بوطنيتها وخصوصيتها تمكّن من الاتصال والتواصل مع الآخرين، ومع أن التاريخ لم تنته منه الطبقية والتعصب الذي انبثت فيه التفرقة بين البشر بسبب اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء الديني، إلا أن التعليم الذي لم يخضع لسيطرة السياسة قادر على تحرير عقل الإنسان من قيوده وطي المسافة بين البشر إلى درجة تحقيق المساواة بينهم، فالعلوم التي تُقدم للبشر هي الأشياء على حقيقتها تمكّنهم من أن يتعلموا وتمكّنهم من فك قيود الجهل عنهم أولاً ثم فك قيود الآخرين عنهم. ثانياً يتم الاتفاق مع (فوكوياما) في قوله: "ينطلق البحث العلمي على أحسن ما يكون في جو الحرية

الذي يسمح فيه للناس بالتفكير والاتصال كما يشاءون وأن يكافئوا على إبداعهم" (فوكوياما، 1993، ص95).

ربط فوكوياما بين قيمة التعّلم والتعليم وبين قيمة الحرية وقيمة الإبداع أي كلما كان الإنسان حَّرا في العملية التعليمية واختيار التخصص وفق ما يتماشى مع ميوله ورغباته واهتماماته، سوف يؤدي به هذا إلى الإبداع والابتكار وإظهار مواهبه، أما إذا كان فيه نوع من الإجبار والإكراه ويكون التعليم مجرد الحصول على شهادة من أجل العمل والوظيفة وتأمين المستقبل، ففي هذه الحالة لا يكون محلاً للإبداع و الابتكار ولا يكون هناك حاجز أو دافع لوجودهما.

ويقول فوكوياما: "تشجيع التنمية الاقتصادية للديمقراطية الليبرالية هو أن التنمية بفضل إبرازها إلى التعليم العام تسوي بين الناس وتكسر الحواجز الطبيعية القديمة لتحقيق تكافؤ الفرص. وقد تظهر طبقات جديدة على أساس المركز الاقتصادي أو درجة التعليم، غير أنه ثمت درجة أكبر من الحراك الاجتماعي تشجع على انتشار فكرة المساواة وبدأ يخلق الاقتصاد نوعاً من المساواة قبل أن تصبح هذه المساواة مقننة" (فوكوياما، مصدر سابق، ص185)، وبما أن الناس غير متساوين فطرياً من حيث القدرات والاستعدادات وأيضاً غير متساوين فطرياً في النوع، الذكر غير الأنثى، فلكل منهما خصوصية ينبغي أن تراعى فإنهم متساوون فطرياً في الخصائص والصفات البشرية ومتساوون بالحقوق والواجبات الإنسانية التي ينبغي أن تؤكدها المعارف وتتضمنها المناهج التعليمية.

وبناءً على ما سبق وعلى ما جاء في أفكار فوكوياما عن قيمة التعليم ورأي ابن خلدون عن هذه القيمة يمكن القول بأن التعليم المنهجي المنظم والمقررات المفروضة على الدارسين هي قولبه لفكر الإنسان وقمع لرغباته الجبر على تعلمها، ولا يتمكّن من خلالها من بناء مستقبله لأنها تستهدف تعليم رؤية معينة أو اتجاهات محددة مع طبيعة القضايا المقررة ورغبة الدارسين، وبالتالي قد تتعارض مع طبيعة التعليم مما يجعلها باطلة وليس لها سند طبيعي يمدها بالمصداقية وينبغي القضاء على هذا النوع من التعليم الذي يحد من حرية الإنسان في اختيار التعليم المناسب له ولقدراته ورغباته وإمكاناته، فالتعليم يكون بالمشاركة بين المعلم والمتعلم حول معارف ليست مفروضة أي تترك حرية الاختيار أمام المتعلم وأن تكون أساليب التعليم قائمة على الجدل والحوار والنقد والمشاهدة والملاحظة والتجربة وليست مسلمات قائمة على التلقين، وأن تعتمد مبدأ الاقتناع بين المعلم والمتعلم من أجل تثبيت معارف تفتح آفاقاً جديدة أمام المتعلمين، و تحدد المواضيع المحققة لأهداف المقرر دون فرض مراجع ومصادر معينة بها، بل يترك الأمر للمتعلمين في اختيارها وبما يتماشى مع رغباتهم ومع حقهم في انتقاد المقرر إذا لم يحقق لهم غايات إنسانية وعلمية، فهذا النوع من التعليم هو التعليم الإبداعي الذي لا يقيد الشباب برؤية محددة ولأهداف محددة ويطمس فيهم الشخصية والجرأة على الحوار والجدل، بل يعلمهم الجسارة والجرأة ويمكنهم من التحليل والنقد الذاتي بالمعارف الجادة التي تعتمد على توليد المعلومة والفكرة والابتكار.

6.جودة التعليم:

ظهر مفهوم ضمان الجودة في التعليم كنتيجة للانتقادات المتصاعدة لتدني نوعية التعليم، وارتفاع تكلفة وانتشار التعليم الخاص والدفع بمؤسسات التعليم نحو الاستقلال الذاتي فضلاً عن المنافسة الجادة في سوق العمل والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم كنتيجة للعولمة، حيث إن هذه الظاهرة بالإضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي دفعت العديد من الدول العربية للتركيز على تطبيق مفاهيم الجودة والتميز في مؤسساتها التعليمية التي طغت عليها ملامح وطبيعة التعليم التقليدي، وأصبحت تعاني من الخلل الذي يعيق قدرتها على تحقيق التنمية العلمية بالصورة المرضية، ولذلك انتشرت الهيأت العالمية لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وهي "النظام الذي تضعه المؤسسة التعليمية لنفسها لضمان وتعزيز جودة برامجها التعليمية والتربوية من خلال وضع نظم لمتابعة الأداء وتحديد نقاط الضعف والقوة وتقديم خطط التحسين وتحديد أولويات التنفيذ" (مفاهيم في الجودة لمؤسسات التعليم العالي ، ص9) في التعليم والذي أصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها وتحقيقها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها، وتعاني مؤسسات التعليم العربية تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها، وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل، وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حد سواء وأن كثيراً من التخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل أولوية لحاجة المجتمع، وأصبح سوق العمل المحلي مشبعاً منها وتعاني مخرجاتها من البطالة، وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وأصبحت بعض الأنظمة العربية متصلة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيأة والوزارات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات، إلا أن القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر المهارات الإضافية الأخرى مثل: اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب إضافة إلى بعض المهارات والقدرات الشخصية الأخرى، ونتيجة لذلك فقد سعت الكثير من الحكومات العربية إلى إصلاح مؤسسات التعليم وتجويد مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيأة أو المجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لتضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها التعليمية ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل (العبيدي،2009،ص2).

فالجودة في التعليم "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي وبما يتناسب مع رغبات المستفيد ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي". (الزيادات، 2008، ص154)

إذن فالجودة "الخلو من الأخطاء أو أنها الملاءمة للهدف بمعنى أن جودة المنتج تعتمد في الأساس على ملاءمة ما تمّ تحديده من أهداف". (وثيقة الجودة، 2009، ص20)، ولقد سعت معظم وزارات التعليم العربية إلى إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة، إلا أن هذه المعايير لا ترتقي إلى الحد الأدنى لمعايير الجودة العالمية. (عبدالسلام، 2000، ص269)

وتتضمن الجودة التأكد من التطابق مع معيار معين تسعى المؤسسة لتحقيقه، وعلى هذا الأساس فإن ضمان الجودة في التعليم ينبغي أن يكون في ضوء معايير معينة، مع ملاحظة أن المعيار ليس فقط لضمان المنتج الذي يتمثل في المتعلم فقط أو إعطاء الترخيص لإنشاء جامعة فقط أو فتح مدرسة تعليمية خاصة، وإنما يتضمن أيضاً العمليات التي يتم من خلالها المنتج ويتضمن أيضاً البرامج والمقررات والمناهج ومن هنا جاء الاهتمام بالجودة وخاصة جودة التعليم ونشر مبادئها لما لها من أهمية في تطوير مخرجاتها كماً ونوعاً، وذلك من خلال بناء ثقافة الجودة كشرط أساسي لنجاح المؤسسات والإدارات داخل المجتمع الذي ينعكس بالتالي على تحسين مستوى التعليم وانعكاسه على مستوى التنمية في جميع المجالات: الثقافة، الصحة، التعليم، العمل، والوصول بالمجتمع إلى التطور والتقدم وتحقيق النقلة.

إذاً من خلال ضمان الجودة وممارستها في المؤسسات التعليمية يمكننا القضاء أو التقليل من المشكلات من خلال معرفة الأسباب وحلها أو وضع علاج لها، أيضاً من خلال توفير الاحتياجات المطلوبة من أدوات ومعدات من قاعات مجهزة ومن توفير دعم مالي وإداري وفني، أي توفير القاعات الدراسية والمعامل والمختبرات والورش والأجهزة من قبل المؤسسة، وتحفيز الطلبة وتشجيعهم على المشاركة في البحوث العلمية النظرية والعملية التي تكون مرتبطة بأهداف البرامج التعليمية، فإن هذا يساعد على تكوين العقلية المهنية الملتزمة بأخذ حقوقها في مقابل أداء واجباتها على أكمل وجه وتحمل مسؤولياتها بالكامل ، وأيضاً يساعد على تحقيق الحافز والدافع الذي يخلق لنا الشخصية الإبداعية والابتكارية وإظهار الشخصية الموهوبة والقادرة على البحث العلمي والتطوير العلمي من خلال توفير الأجهزة والمعدات الفنية، ومن خلال توفير الحاجات والمستلزمات الأكاديمية التي تؤدي إلى اكتساب المهارات وتؤدي إلى الإتقان في العمليات التعليمية.

الـدراسـات الســابقة:

تُعد الدراسات السابقة ذات أهمية للبحث وللباحث لما لها من أهمية تساعد الباحث على أن يُكون لبحثه مكاناً بين البحوث التي سبقته،وتمكنّه من اكتشاف نقاط الضعف التي وقع فيها سابقوه ليتفادى تكرارها، كذلك تمكنّه من تحديد موضوعه بدقة من خلال إبراز المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغيرات المتداخلة ذات الأثر الموجب والسالب، كذلك تساعده على تجنب الوقوع في الخطأ في بحثه أثناء جمع المعلومات أو تحليلها واستخلاص النتائج وغيرها. (عقيل حسين عقيل، 1995: 35)

"تلك البحوث التي تم إنجازها في ميادين البحث العلمي سواء أكانت في مراكز البحوث أم الجامعات والأكاديميات العلمية أم التي أجيزت بعد مناقشتها في الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة" (عقيل حسين عقيل،2010: 178)، وبالنسبة لهذه الدراسات نجدها جميعها متداخلة في متغيراتها من حيث موضوع الحروب والنزاعات وأنعكاسها على جودة التعليم سواء أكان التعليم الأساسي أم التعليم الجامعي.

مما سبق يمكن القول بأن جميع الدراسات السابقة بها متغير مستقل وتابع، ومتداخل ولبيان ذلك بكل وضوح عرضت الباحثة الدراسات السابقة وتحليلها ومقارنتها موضوعياً وفق الآتي:

1. دراسة عبدالسلام إبراهيم أبوبكر "الحروب والنزاعات وانعكاسها على عملية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي" 2005-2006م. (عبدالسلام المخزوم: 2006) هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض انعكاسات الحروب والنزاعات التي تقف عائقا ضد تحقيق عملية التنمية في الوطن العربي ، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:1- التعرف على انعكاسلت الحروب والنزاعات على أوضاع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية وعلاقة ذلك بالتنمية. 2-محاولة التعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للحروب وعلاقة ذلك بالتنمية. وقد توصل الباحث إلى نتائج مفادها: 1-مفهوم الحرب في الإسلام يختلف عن المفاهيم السابقة له حيث إن غاية الجهاد لم تكن للتوسع أو إجبار الناس على الدخول في الإسلام كما يزعم المستشرقون وإنما الغاية منه هي الإنسان وتحريره من أشكال الظلم والعبودية والهيمنة. 2-تكمن وراء نشوب الحروب عدة عوامل منها منافسة الدول الكبرى فيما بينها للسيطرة على المقدرات الاقتصادية للدول الضعيفة. 3- إصابة الدولة وكيانها ووحدتها من جراء الحروب.
2. دراسة علي صالح أبوعائشة "جودة التعليم الجامعي في ليبيا واعتماد مؤسساته " 2013م (علي صالح أبوعائشة، 2013م: 735) تتضمنت الورقة البحثية الاهتمام بموضوع الجودة والتميز في الاداء واعطت نبذة مختصرة عن التعليم الجامعي في ليبيا وقدمت اطاراً عام لمفهوم الجودة عالميا ومتطلباتها ومعاييرها وتطبيقها في نؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا وفي جامعتي طرابلس وجامعة بنغازي ووضحت الورقة البحثية نظام الدراسة في الجامعات الليبية ، كما تطرقت إلى تحديد مفهوم مصطلح الجودة ونشأتها ومفهموم الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ووضحت أيضا أهداف الجودة في التعليم الجامعي وحددت متطلبات الجودة في المكان التعليمي وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والبرامج التعليمية واستراتيجيات التدريس والادارة

كما وضحت أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه المعايير في هذه المؤسسات والتي حددتها في العولمة وتزايد الطلب على التعليم الجامعي والبحث العلمي وما يواجهه من صعوبات مثل انخفاض الميزانيات المخصصه له وعدم توفر الحوافز التشجيعية وغيرها بالإضافة إلى ضعف الإدارة في المؤسسات الجامعية. كما تطرقت الورقة البحثية إلى مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي. المنهج المستخدم : وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي النظري كمنهجاً للبحث. المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة:وحدد مصطلحات بحثه في (التعليم الجامعي، الجودة الشاملة، معايير الجودة). نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى ان الاخذ وتطبيق المعايير العالمية للجودة الشاملة في التعليم الجامعي ضرورة فرضتها المتطلبات العالمية. التوصيات والمقترحات: العمل على الأخذ بمعايير الجودة المتعارف عليها ، والعمل على الاستمرار في تحسين العملية التعليمية.

3. دراسة محمد أحمد الدوماني "ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهميتها في خدمة المجتمع" 2013م. (محمد أحمد الدوماني، 2013م: 751) أهداف البحث: تهدف الجودة الشاملة إلى العمل في سد حاجة المجتمع من الكفاءة المتخصصة والقيادات المدربة التي تحتاجها مشاريع التنمية، كما نهدف الجودة الى العمل على النظر في مشكلات المجتمع المحيط ومحاولة فهمها وتحليلها والبحث عن حلول مناسبة لها، كما تهدف الجودة ألى تحسين نوعية الخدمات وتطويرها في مواجهة التحديات التي تواجه إدارت التعليم العالي ووضع الحلول المناسبة لها، وتهدف أيضا إلى تحسين نوعية البحوث العلمية التي تجريها مؤسسات التعليم العالي وربطها لتسهم في حل مشاكل المجتمع المحلي. أهمية البحث: تتحد أهمية البحث في أن ضمان الجودة في التعليم العالي يعد أمرا ضرورياً محلياً ودولياً، وذلك من خلال التحديات الجديدة التى تواجه قطاع التعليم العالي ويجب النظر في وظائفه وفلسفته لتتناسب مع احتياجات السوق المحلي والعالمي والتقدم العلمي، كما أن أهمية الجودة الشاملة تكمن في رسم سياسة التعليم العالي من حيث تطوره وإمكانيات التخطيط السليم له والذي يخدم المجتمع. تناولت الورقة البحثية مفهوم ضمان الجودة في مؤسسات التعليم ، متطلبات ضمان الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، خصائص الجودة الشاملة في العملية التعليمية ، ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي، أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، جودة الجامعات وأهميتها في خدمة المجتمع وحدد الباحث مجموعة من النقاط كختام لهذة الورقة البحثية المتمثلة في: - أن يكون تقييم جودة أداء المؤسسة التعليمية وفق معايير الاعتماد الأكاديمي.- ضرورة التقييم الدوري المنظم للمخرجات التعليمية والمعدات والأجهزة لكل برنامج تعليمي.- أن تكون أهداف ومتطلبات واستراتيجيات التعليم والتعلم في مؤسسات التعليم العالي وخدمات الدعم التعليمية والنشاطات المقدمة للطلبة معروفة لكل أعضاء هيئة التدريس.

4. دراسة زينب صالح لحيول "أثار حرب التحرير على الأسر الليبية ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها" أسر مدينة الزاوية انموذجاً 2016م (زينب صالح لحيول، 2016). مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في حجم الحروب وتداعياتها وما يترتب عنها من تبعات على الاسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الولى المسئولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي لذا تناولت الباحثة موضوع بحثها لما للأسرة من أهمية في المجتمع الأنساني ولما تعرضت له وعانته من جراء الحروب وتداعياتها من حالات وفاة وحالات ترمل ويتم وفقدان للعائل وفقر وتفكك أسري والنزوح وتدمير المساكن وضياع الثروات وانتشار الفقر والتشرد وهذا كله يؤثر على العامل النفسي والاجتماعي والصحي على الفرد كما يؤثر سلبا على تنمية وتقدم أي مجتمع وعلى عمليته التعليمية وجودتها. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في أن للحرب أثار اجتماعية ونفسية واقتصادية تبدأ ببدأ الحرب وقد تستمر فترات طويلة مما يدعو إلى الدراسة والأهتمام من قبل المتخصصين بدراستها والتركيز عليها ولما لها من أثار سلبية تؤثر على المجتمع، كما تكمن أهمية الدراسة في دور مهنة الخدمة الاجتماعية في حماية الأسرة من كوارث الحروب ومايترتب عليها، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسهم في وضع تدابير وسياسات وحلول اجتماعية لبعض المشكلات المترتبة عن الحرب على صعيد الاسرة. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الاثار الاجتماعية على الأسر المتضررة من الحرب بمدينة الزاوية، كما تهدف إلى التعرف على الأثار النفسية والاقتصادية والجسيمة للحرب وتأثيرها على الاسرة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها. تساؤلات الدراسة: ما الاثار الاجتماعية والنفسية وما الاثار الاقتصادية والاثار الجسيمة للحرب على الأسرة وما دور الخدمة الاجتماعية للحد من الأثار السلبية الناتجة عن الحرب؟ المنهج المستخدم: استخدمت الباحثة في دراسة موضوعها المنهج الوصفي وهو من مناهج البحث العلمي الاجتماعي التي يكثر استعمالها في مجال البحث الاجتماعي. نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية وهذا النوع من تصميمات البحث العلمي يصلح في حالة عدم توفر بيانات أو معلومات عن موضوع معين أو أن يكون الموضوع مازال حديثاً. وسيلة جمع البيانات: اتخذن الباحثة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات وهو من التصميمات واسعة الانتشار في مجال العلوم الاجتماعية. مجتمع الدراسة: تعنى هذه الدراسة بأسر مدينة الزاوية المتضررين من الحرب إما بوفاة أحد أفرادها أو إعاقته أو مرضه عضوياً أو نفسياً أو لحق الضرر بممتلكاته. العينة: اختارت الباحثة عينة من مجتمع الدراسة الأصلي وقد حددت الباحثة حجم العينة (100) وبلغ عدد الاستمارات المستبعدة (11). اداة جمع البيانات: تم تحديد وسيلة جمع البيانات والمعلومات وفقاً لمجتمع البحث أو العينة من قبل الباحثة وقد استخدمت الباحثة وسيلة الاستبيان لجمع البيانات وصممت الاستبيان بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ومن خلال

الإطار النظري والاطلاع على الدراسات السابقة. المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة: (الأثر، الأثار الاجتماعية، الأثار النفسية، الأثار الاقتصادية، الأثار الجسدية، الحرب، الأسرة، الدور، الخدمة الاجتماعية).

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

اعتمدت الباحثة مجموعة من الخطوات المنهجية التي من خلالها تناولت الدراسات السابقة بالمناقشة والتحليل.

- تناولت الدراسات السابقة موضوع الحروب والنزاعات وأثارها على (الفرد، الجماعة) داخل المجتمع سواء أكانت النفسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية وتأثيرها على التنمية بصفة عامة، كما تناولت موضوع جودة التعليم ومدى تأثرها بالحروب والنزاعات.

- تعددت الأهداف التي وضعت في الدراسات السابقة بتعدد المواضيع التي تناولتها بالخصوصية، لكن كانت أغلبها تتعلق بمعرفة وكشف أثار الحروب والنزاعات على الأسر وعلى تنمية المجتمع بجميع مجالاته وأيضا على جودة التعليم وبذلك تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في متغيرات موضوع البحث المستقل والتابع .

- اتفقت الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي النظري في تناول موضوعات الدراسة والتحقق من أهدافها وفرضياتها وتساؤلاتها ، بينما الدراسة الحالية استخدمت المنهج التحليلي كمنهج مستخدم لموضوع البحث.

- أجريت الدراسات السابقة معظمها على عينات مختلفة حسب موضوع البعض بينما اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة تحليلية نظرية.

أن الاستفادة كانت عالية من حيث الآتي:

- التأكيد على أهمية خطوات البحث العلمي، والتأكيد على اتباعها في كل دراسة وبحث علمي.

- مع أن الدراسات السابقة ذات خصوصية موضوعية ومكانية وزمانية فإنها جميعها ذات علاقة بإشكالية بحثنا (الأثار السلبية للحروب والنزاعات وأنعكاسها على جودة التعليم) الذي له خصوصيته الموضوعية التي يتميز بها.

لقد تعرفنا على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة واستمددنا أثر كل متغير في المتغيرات الأخرى ما أسهم في تبيان ما يجب ألاّ يغفل عنه في موضوع بحثنا.

- الأثار السلبية الناتجة عن النزاعات والحروب على المتعلم والمعلم والعملية التعليمية

1. التسرب من التعليم: نتيجة النزاعات والصراعات الموجودة في البلاد يؤدي إلى التسرب من العملية التعليمية حيث تمنع هذه الصراعات الأطفال من تلقي التعليم في المدارس والتحاقهم بالمدارس نتيجة لاحتدام الصراع والنزاع وعدم قدرة المؤسسات التعليمية على تأمين انتقال التلاميذ إلى منازلهم (أثر الحروب على العملية التعليمية في البلاد العربية، المصدر المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 29-9-2015).
2. ومن ضمن الآثار السلبية التي تترك أثر نفسي وسلوكي على الصحة النفسية للتلاميذ باعتبارهم الحلقة الأضعف في المجتمع والتي تتمثل في مشاعر الخوف والتوتر وحالة العنف والحركة الزائدة، واللامبالاة بالعملية التعليمية أكثر مما كانت عليه سابقاً (الاثار النفسية والسلوكية على الطلاب بعد العدوان الأخير على غزة، نشر بتاريخ 10-11-2014م).
3. غرس ثقافة كيف يكون الطفل من متعلم إلى مقاتل وتظهر من خلال اللعب بألعاب ع شكل أسلحة أو رسومات.
4. تدني مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ ودافعيتهم نحو التعليم والتأثير على نشاطهم ومشاركتهم داخل الفصل أي لا يوجد تركيز داخل الحصة بالإضافة إلى زيادة العنف لديهم، ويجب في هذه الحالة تغيير طريقة التدريس مع التلاميذ لجذب الانتباه داخل الفصل وأثناء شرح الدرس.
5. تدمير المنشأت التعليمية: والتي كان سببها الحروب والنزاعات واستخدامها كمناطق تمركز عسكري أو مخازن للأسلحة فضلا عن تخصيص بعض المدارس لإقامة النازحين من المناطق المتضرره مما يؤدي إلى الضغط على المنشأة التعليمية المتبقية حيث تشير منظمة اليونسيف في تقاريرها إلى تدمير ما لا يقل عن 8850 مدرسة ومنشأة تعليمية في عام 2015م في كل من سوريا وليبيا والعراق واليمن نتيجة الاستهداف المتصاعد للمنشأة التعليمية وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر على التلميذ والتعليم. (اثر الحروب على العملية التعليمية في البلاد العربية، المصدر المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 29-9-2015م).
6. عدم توفير المناهج الدراسية في وقتها المحدد بسبب نفاذ الأوراق المخصصة لطباعة الكتاب المدرسي وإذا توفرت يوجد بها العديد من الأخطاء التي تؤثر على التحصيل العلمي. (محمود العزيزي، 2018م)
7. يتأثر قطاع التعليم بشكل كبير نتيجة للمواجهات المسلحة التي تحدث بين أطراف النزاع فهناك العديد من التلاميذ فقدوا معلميهم وتلاميذ الحقوا بجبهات للقتال واستقطاب الأطفال المتسربين من التعليم من جانب التنظيمات الارهابية التي تقوم بتدريبهم على استخدام الاسلحة أو تنفيذ عملية انتحارية ولا يقتصر الموضوع على التجنيد فقط بل تعتمد المليشيات المسلحة على الأطفال في العمليات العسكرية وعادة مايكون المقابل المادي الدافع الأكثر فاعلية في استقطاب الأطفال. (محمود عبده حسن محمد، 2018م: 38)
8. التأثير النفسي السيئ للتلاميذ، حيث هناك العديد من الأسر أجبرت على ترك منازلهم والانتقال من منطقه لأخرى بحثاً عن الأمان، الأمر الذي يفرض على التلاميذ النازحين التكيف مع واقع جديد في مناطق النزوح و اللجوء.كما أن التلاميذ الذين يعيشون مع ذويهم في ظل

ظروف اجتماعية واقتصادية متدهورة فمعظمهم يقطنون بيوتا مستأجرة تضيق بعدد أفرادها، حيث تقيم عدة عائلات مع بعضها لتتقاسم بدل الإيجار المرتفع وهذا يؤثر على التلميذ والعملية التعليمية. (أثر الحروب على العملية التعليمية في البلاد العربية، المصدر المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 29-9-2015)

9. فقدان التلميذ لأحد والديه في أعمال أو الاعتقال أو الخطف وأيضاً بقائهم عند أفراد آخرين من أقاربهم يؤثر سلباً على نفسيتهم وعلى مسار العملية التعليمية.

10. نتيجة للصراعات والنزاعات في بعض المناطق وتدفق اللاجئين من مناطق النزاع إلى المناطق الأمنه أدى ذلك إلى تكدس اليلاميذ في المؤسسات التعليمية وأدى هذا إلى تدني مستوى التعليم في المناطق المضيفة للاجئين لاستقبالهم وذلك نتيجة لزيادة عدد التلاميذ في الفصل الواحد إلى أكثر من استيعاب الفصل الدراسي. (أثر الحروب على العملية التعليمية في البلاد العربية، المصدر المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، بتاريخ 29-9-2015).

11. انتشار الصدمات النفسية مختلفة الشدة بينهم نتيجة مشاهدتهم لأشكال حادة من العنف حيث يخشى العديد من الأطفال أصوات القصف والقذائف والاشتباكات.

12. من الآثار النفسية ارتفاع نسبة العنف والعدوانية بين التلاميذ والانطواء والابتعاد عن التلاميذ والاساتذة والابتعاد عن الانضباط بالقواعد والضوابط سواء في المدرسة أو المنزل وتخلخل الكثير من القيم الأخلاقية وتحدي المجتمع بشكل واضح من قبل التلاميذ والطلاب المراهقين (إناث وذكور) والتمرد الواضح على القيم والعادات والتقاليد والأسرة، كما أثرت الحرب سلبا على تحصيل التلاميذ ودافعيتهم نحو التعليم وعلى مستوى تركيزهم ونشاطاتهم ومشاركتهم داخل الفصل. (سماح الشوبكي، 2014)

13. زيادة نسبة التسرب من المدارس بسبب الظروف الموجودة من نزاع وحروب ومن تدني مستوى المعيشي والفقر أو فقدان أحد الوالدين وغلاء المعيشة أدى ذلك إلى انصراف العديد من الأطفال إلى العمل لمساعدة أهاليهم يؤثر على العملية التعليمية والتحصيل العلمي. وأشار تقرير الأمم المتحدة الخاص بالطفولة (اليونيسف) يوم الخميس 3 ديسمبر من نفس السنة بان هناك أكثر من 13 مليون طفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محرمون من حقهم في التعليم وأوضح التقرير بان الأطفال الذين يحرمون من هذا الحق قد ينتهي بهم الحال بالقيام بأعمال غير مشروعة وكثيرا ما يصبحون هم من يعيلون أسرهم ويصبحون عرضة للاستغلال ومن الممكن ان يتم تجنيدهم في الجماعات المسلحة بسهولة اكبر. (ما أثر حرمان 13 مليون طفل عربي من حق التعليم؟ 2015م)

14. نقص أو ضعف مستوى تركيز التلاميذ ومشاركتهم أثناء الحصة المدرسية وتراجع الدافعية والاهتمام بالمدرسة.

15. عدم التزام التلاميذ بالحضور إلى المدارس يؤثر على العملية التعليمية ، الغياب، التأخير الصباحي، عدم كتابة الوظائف، عدم الحفظ وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي والذي أدى بدوره إلى منع التلاميذ من قضاء وقت كافي في الدراسة والقراءة وحرمت الآباء من متابعة ودعم أبنائهم في العملية التعليمية ونقص الخدمات الحيوية.

16. تؤثر الصراعات والنزاعات على التلميذ وتحصيله العلمي والمدارس كما تؤثر على المعلم وذلك بالنزوح الي مناطق أكثر أمنا تضمن لهم الحد الأدنى من الاحتياجات، ومن تم يتم اغلاق المؤسسات التعليمية في المناطق المشتعلة وهذا يؤدي بالمعلمين إلى النزوح إلى الدول المجاورة بحثا عن فرص عمل بمرتب منتظم. (أثر الحروب والنزاعات على العملية التعليمية على البلاد العربية، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، السبت 10 اكتوبر، 2005م)

17. كما يتأثر المعلم أسوة بباقي فئات المجتمع بالظروف الصعبة والازمات الاقتصادية مما يؤدي إلى تعرضه إلى الضغوطات النفسية المختلفة مثل الخوف، نقص في النشاط والحيوية والدافعية في العطاء، أيضاً الشعور بالقلق وعدم الشعور بالأمان. (سوسن شاكر مجيد، 3677ع).

18. ينتج عن الأزمات تغييرات في سلوكيات الأطراف الرئيسية المعنية بالعملية التعليمية مثل تنصل المعلمين من أداء واجباتهم وذلك من خلال الاستفادة من الوضع المتردي مثال المشاركة في المظاهرات أو إيجاد حجج وأعذار (مشاكل المصارف، البنزين، الطرق، انقطاع الكهرباء) هذا أدى إلى تدني في مستوى العطاء التعليمي ومستوى الانضباط المدرسي وانخفاضه. (سوسن شاكر مجيد، 3677ع)

كل العوامل السابقة الناتجة عن الحروب والنزاعات أدت لضعف التحصيل الدراسي وتراجع مستوى الأداء لدى الكثير من التلاميذ حتى الذين كانوا متفوقين سابقاً.

الخاتمة:

- ينبغي معاملة التلميذ الذي يعاني من مشاكل نفسية وسلوكية معامله خاصة ومختلفة عن باقي التلاميذ في الفصل الدراسي بالإشراف مع الأخصائي الاجتماعي أو النفسي المتخصص وبالتواصل مع أولياء الأمور.
- شغل التلاميذ داخل المدارس بالأنشطة والبرامج الترفيهية للقضاء على خوفهم والتغلب عليه سواء أكانت أنشطة رياضية، لعب، رسم، ولتفريغ طاقتهم بشكل إيجابي بدلا من التفكير في الأمور السياسية والحرب والنزاعات والتحدث عنها.
- أن الحروب وما يصاحبها من نكبات وتأثيرات سلبية على نفسية التلميذ تحتاج إلى علاج خاص إذا لم يتمكن الأهل من احتواء هذه الحالات ومساعدة الطفل على تجاوزها سوف توثر على مسيرته العلمية وتحصيله العلمي.
- إن استمرار الحروب والنزاعات لفترة طويلة تؤدي إلى تعطيل لنظام التعليم وإلحاق الأضرار بالمرافق والتجهيزات المدرسية.
- أن الحروب والنزاعات لها تأثير سلبياً على تحصيل التلاميذ ودافعيتهم نحو التعليم ومستوى تركيزهم .

- إن استهداف المدارس من قبل أطراف النزاع يؤثر بدوره على تدني مستوى العملية التعليمية، أيضاً استخدام المدارس كأماكن للنزوح واللجوء من قبل الأسر والعائلات النازحة من قبل مناطق الصراع يؤدي بدوره إلى تعطيل واستمرار العملية التعليمية.

- ارتفاع عدد غياب وتسرب ونزوح التلاميذ والمدرسين يؤثر على تدني مستوى وجودة العملية التعليمية وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور ما يعرف بصعوبات التعلم نظراً للغياب المستمر.

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم.
2. ابراهيم مصطفى وآخرون، معجم الوسيط. القاهرة، (ب.س).
3. ابن منظور، لسان العرب. بيروت: احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية، ج 2، 1992.
4. أحمد عابد، معجم العرب الاساسي. توزيع لاروس، ب ث.
5. سمير كرم، الموسوعة الفلسفية. بيروت: دار الطليعة بيروت، الطبعة الثالثة 1981.
6. الطاهر احمد الزاوي، مختار القاموس. مدريد: الدار العربية للكتاب،1981م.
7. فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية. بيروت: أكاديمية انترناشونال، 1998م.
8. مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية. مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1955م.
9. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع. عمان: دار الشروق، 2000م.
10. معن زيادة، الموسوعة العربية الفلسفية،المجلد الأول. المصطلحات والمفاهيم: بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986.
11. موسوعة الفلسفة العربية، معهد الانماء العربي: المجلد الثاني (المدارس والمذاهب والاتجاهات والقيادات)، القسم الثاني، 1988م.

ثانياً : المراجع

1. ابراهيم درويش، النظرية السياسية العصر الذهبي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1973.
2. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، الجودة في التعليم دراسة تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2008م.
3. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي. الكويت: الوكالة للطباعة، الطبعة الثالثة، 1981.
4. عبدالرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت: دار الكتاب اللبناني ، المجلد الاولى.
5. عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتائج. دمشق: دار أبن كثير للطباعة والنشر، ط1، 2010.
6. ـــــــــــــأـــ، فلسفة مناهج البحث العلمي. فاليتا: منشورات الالجا، الطبعة الأولى، 1995.
7. ـــــــــــــ، فلسفة مناهج البحث العلمي، فاليتا، منشورات الألجا، 1995.
8. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر "ترجمة حسن احمد امين"، القاهرة، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة، 1993م.
9. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان. القاهرة: دار الشروق، المجلد الول، الطبعة الثانية، 2005.
10. مصطفى أحمد الأنصاري، محمد مصيلحي. برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي. قطر: المركز العربي للتدريب لدول الخليج، 2003م.
11. مفاهيم في الجودة لمؤسسات التعليم العالي، مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليم العالي. طرابلس: ليبيا، النيل للدعاية والاعلان.
12. منير شفق، علم الحرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972م.
13. ول ديورنيت، قصة الحضارة "ترجمة زكي نجيب محمود"، بيروت: دار الجيل، 1968.
14. وليد نبيل، استراتيجية الصراعات والحروب البشرية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2006م
15. واقع التعليم في ليبيا وآفاق المستقبل، شؤون التربية والتعليم سبها، ديسمبر 2014م
16. وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد المؤسسات التعليم قبل الجامعي الهيأة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، جمهورية مصر العربية، 2009م.

ثالثاً: الدوريات

1. دريس احفيظة، معا من اجل جودة المؤسسات التعليمية. نشرة دورية تصدر عن مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، السنة الاولى، العدد صفر، أي النار، 2010م.
2. سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم". بيروت: 6-10 ديسمبر 2009م.
3. علي خير صابر، مدير إدارة ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي "معا من أجل جودة المؤسسات التعليمية" (كلمة العدد)، طرابلس: افاق الجودة نشرة دورية تصدر عن مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسة التعليمية، السنة الأولى، العدد1، النوار 2010م.
4. علي صالح أبوعائشة، جودة التعليم الجامعي في ليبيا واعتماد مؤسساته، المؤتمر العلمي العربي السادس، جامعة بنها، كلية الأداب، المجلد الثاني، في الفترة من 1-2 يوليو 2013م .
5. غيث عبدالسلام، معايير الاعتماد العام والخاص في الجامعات الاردنية الخاصة "مؤتمر التعليم العالي بين الواقع والطموح" الاردن : جامعة الزرقاء الأهلية، 2000م.
6. فتحي درويش عشية، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، دراسة تحليلية. كلية التربية، جامعة حلوان، المؤتمر العلمي السنوي السابع، تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الالفية الثالثة، 26-27 مايو 1977.
7. لماذا الجودة في المؤسسات التعليمية، حسن سالم مرجين، آفاق الجودة لمؤسسات تعليمية متميزة، نشرة دورية تصدر عن مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. ليبيا، العدد4، 2011.
8. محمد أحمد الدوماني، ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي وأهميتها في خدمة المجتمع، المؤتمر العلمي العربي السادس، جامعة بنها، كلية الأداب، المجلد الثاني، في الفترة من 1-2 يوليو 2013م.
9. محمود العزيزي، بكيل مربط. آثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الساسية بإمانة العاصمة من وجه نظر المعلمين مجلة الاندلس للعلوم الانسانية، العدد 17، المجلد 16، مارس 2018م.
10. محمود عبده حسن محمد، بكيل عبدالله سنان. اثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الاساسية بأمان العاصمة من وجهة نظر المعلمين . مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، المجلد 16، يناير مارس 2018م.

رابعاً : الرسائل العلمية

1. زينب صالح لحيول، أثار حرب التحرير على الأسرة الليبية ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها "اسر مدينة الزاوية انموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة طرابلس، سنة 2016م.
2. عبدالسلام إبراهيم أبوبكر، الحروب والنزاعات وانعكاسها على عملية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، 2006م.

خامساً: شبكة المعلومات (الأنترنت)

1. الاثار النفسية والسلوكية على الطلاب بعد العدوان الأخير على غزة، نشر بتاريخ 10-11-2014م.
2. أثر الحروب على العملية التعليمية في البلاد العربية، المصدر المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 29-9-2015م.
3. سماح الشوبكي، الآثار النفسية والسلوكية على الطلاب بعد العدوان الخير على غزة، 10-11-2014م، رام الله دنيا الوطن.
4. سوسن شاكر مجيد، دور المعلم الفعال في معالجة المشكلات النفسية للتلاميذ في الاومات والظروف الصعبة. مجلة الحوار المتمدن، العدد 3677.
5. ما أثر حرمان 13 مليون طالب عربي من حق التعليم؟ شبكة الجزيرة الإعلامية 2015، https://www.bbc.com/arabic/interactivityoments_education_me_wars